

## اعلان

يعلن للعموم ان جدول حقوق اراضي حي البراء رقم ٣٤ من حوض مدينة عمان رقم ٣٣ للقطع ذوات الارقام من ١ الى ١٧٧ ومن ١٧٩ الى ٢٢٦ مع المخططات المتعلقة بها قد علق بدائرة تسجيل عمان بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٧ .  
فعل من يود الاطلاع على الجدول المذكور مراجعة المحلات المبينة ادناه وان كان له اعتراض عليه ان يقدمه وفقا للبادئة ١٢ من قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

١ - مديرية الاراضي والمساحة / عمان

٢ - دائرة تسجيل عمان

٣ - مختار حي البراء / مدينة عمان

مدير الاراضي والمساحة

صبيح الحسن

## اعلان

تسجيل جمعية خيرية

يعلن ان الجمعية التثاغية العربية في عمان قد سجلت تحت رقم (٣٥٧) بموجب قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ في اليوم ٢١ من شهر ايار سنة ١٩٦٧ .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مصباح الكاظمي



# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٧ ربيع الاول سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ١٥ حزيران سنة ١٩٦٧ م . العدد ٢٠١٣

## المفردات

صفحة

٩١٠

٩١٤

٩١٥

نظام مياه بلدية الرمثا

نظام رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٦٧

نظام معدل لنظام البعثات العلمية

نظام رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٦٧

نظام معدل لنظام رسوم المحاكم

نظام رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٦٧

## نحو الدستور للمملكة المغربية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٧

## نظام مياه بلدية الرمثا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مياه بلدية الرمثا لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

بلدية او مجلس - مجلس بلدية الرمثا

الرئيس - رئيس المجلس البلدي لمدينة الرمثا

المادة ٣ - كل من يرغب في الاشتراك في المياه من اهالي الرمثا عليه ان يقدم بطلب خطي الى البلدية على النموذج المعد لهذه الغاية .

المادة ٤ - بعد ان تجرى المعاملة الرسمية اللازمة على الطلب وادراج ملاحظات البلدية والموافقة النهائية من قبل الرئيس يستوفى من المشترك دينار واحد ومائتان وخمسون فلسا باعتبارها نفقات تأسيس بما في ذلك اثمان نماذج .

المادة ٥ - تستوفي البلدية من المشترك دينارا واحدا كأمين ويبقى هذا المبلغ امانة لديها حتى نهاية اشتراكه ، وفي حالة تنصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من التأمين ويرد اليه الباقي ، وفي حال تنصيره عن تسديد المبلغ المطلوب يحصل منه الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٦ - تقوم البلدية بتزويد المشترك بالمياه بواسطة عداد كما تتم بتقديم وتركيب العداد والانابيب واللازم والخدمات الاجبالية مقابل المبالغ المدونة بجانبها :-

النوع	فلس	دينار	القيمة
عداد مياه جديد قطر ١ انش	٥٠٠	٤	
رسم تركيب العداد	٢٥٠	-	
ثمان انابيب بيضاء قطر ١ انش	٢٠٠	١	
ثمان عصب قطر ١ انش	٣٢٥	-	
ثمان لسوازم انابيب	٢٥٠	-	
رسم تركيب الانابيب	٣٥٠	-	
ثمان صندوق العداد	٥٠٠	-	

على ان يوضع العداد داخل صندوق في المكان الذي تعينه البلدية ويختم بخاتم البلدية ويمنع المشترك من احدثات اي تبديل او تغيير في اوضاعه او فك الصندوق او اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها وكل تصليح او اي عمل من الخط الرئيسي حتى داخل محل المشترك يكون على حسابه الخاص .

المادة ٧ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين حسب الآتي :-

أ - من (١) متر مكعب الى (٣) متر مكعب في الدورة مائة وعشرة فلسات للمتر المكعب الواحد .

ب - من (٤) امتار مكعبة الى (١٥) مترا مكعبا في الدورة ثمانون فلسا للمتر المكعب الواحد .

ج - من (١٦) مترا مكعبا فما فوق مائة وعشرة فلسات للمتر المكعب الواحد .

المادة ٨ - تكون مدة الدورة شهران ويكون الحد الادنى لاستهلاك المشترك (٤٢٠) فلسا في الدورة .

المادة ٩ - تعفى اماكن العبادة من اثمان المياه .

المادة ١٠ - يحسم (٢٥ %) من اثمان المياه بعد المقطوعة للمدارس والمستشفيات .

المادة ١١ - يقوم موظف البلدية المختص بمعاينة العدادات للمشاركين ومسحها وتزيينها وختمها مرة كل سنة او حسب مقتضيات الحال وتستوفي البلدية خمسين فلسا شهريا مقابل ذلك .

المادة ١٢ - لرئيس البلدية حق تقدير الماء عن المدة التي يظهر ان عطلا قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية المياه المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر مما ينتظر ان يستهلكه المشترك خلال تلك المسلة ويبيح التقدير الاخير على ثلاثة امور :-

أ - الرجوع الى دوراته السابقة خلال ستة اشهر .

ب - او اذا قام في بناء او لديه مواشي او حديقة مزروعة ، ففي هذه الحالة تقدر الكمية حسب الحالة الموجودة .

هذا من المصلحة



ج - او مقدار المقطوعة فقط وهذا في حالة قناعة البلدية بان المشترك لا يستهلك المياه الا للشرب فقط ولا يستهلك ايضاً أكثر من المقطوعة وعائلته لا تزيد على اربعة افراد .

المادة ١٣ - اذا رغب المشترك قطع المياه نهائياً عليه ان يقدم طلباً بذلك للبلدية وتجري محاسبته واذا لم يقدم مثل هذا الطلب يبتى مسؤولاً امام البلدية عن تنفيذ شروط عقد الاشتراك .

المادة ١٤ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فعليه ان يشعر البلدية بذلك خطياً وعلى المشترك الجديد تقديم طلب جديد يكون خاضعاً لموافقة رئيس البلدية ويدفع خمسمائة فلس متقابل تغيير الاشتراك ويكون مسؤولاً عن دفع اثمان المياه من التاريخ الذي تم فيه معاملة نقل الاشتراك باسمه ولا يجوز نقل الاشتراك من بيت لآخر باى شكل من الاشكال .

المادة ١٥ - للبلدية الحق بقطع المياه عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :-

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المستحق عليه خلال اسبوع من تاريخ القراءة او لم يدفع التأمينات والتعويضات التي تراها البلدية مناسبة .

ب - اذا أجرى المشترك تغييراً في عداد المياه او في مواسير المياه من مواسير العداد الى الخط الرئيسي دون ان يحصل على موافقة البلدية .

ج - اذا حاول التلاعب بقصد السرقة .

د - اذا عارض اي موظف من موظفي البلدية في تأدية وظيفته .

هـ - اذا عارض موظف البلدية بربط خط اشتراك جديد بمواسير الشوارع .

المادة ١٦ - يدفع المشترك خمسمائة فلس للبلدية عند اعادة وصل الخط المياه اذا كان القطع لاحد الاسباب المذكورة في الفقرات ( ب ، ج ، د ) من المادة ( ١٥ ) من هذا النظام .

المادة ١٧ - يستوفى ( ٢٥ ) فلساً ثمناً للمتر المكعب الذي يؤخذ من عداد السيل او المكان المختص لتعبئة الصهاريج .

المادة ١٨ - لا يحق للبلدية ان تستملك المراسير والوازم التي دفع ثمنها المشترك لايصال المياه لبيته من الخط العام الا اذا دفعت له تعويضاً عادلاً عن تملكها والا اعيدت اليه بكاملها .

المادة ١٩ - لا يسمح لاي مشترك بسحب المياه من انابيب الغير او من ارضه بدون موافقة صاحب المالك وذلك بموجب اتفاق خطي يسجل لدى البلدية .

المادة ٢٠ - يلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام :-

أ - نظام مياه بلدية الرمثا رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٥٦ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ( ١٢٧٥ ) ؛

ب - نظام مياه بلدية الرمثا رقم ( ٥٤ ) لسنة ١٩٦٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ( ١٧٩٠ ) ؛

ج - تلغى اية تعليمات تتعارض مع احكام هذا النظام ؛

المادة ٢١ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وبالإضافة للملك يجوز للمحكمة ان تأمره بإزالة المخالفة خلال مدة تعينها له واذا تخلف عن ازالها فتجري الازالة بواسطة البلدية على نفقة المخالف .

### أعضاء المجالس

١٩٦٧/٥/١٣

وزير البلدية ووزير	ورد	وزير المواصلات	رئيس الوزراء
الصحة بالوكالة	المرجعة	السياحة والآثار	وزير الدفاع
سمعان داود	احمد طوقان	عاكف الفايز	سعد جمعه

وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير المالية ووزير دولة
الاشغال العامة	البلدية والقروية	لشؤون رئاسة الوزراء
يحيى الخطيب	احمد اللوزي	عبد الوهاب المجالي

وزير	وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	الاعلام	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم
اسماعيل حجازي	حاتم الزعبي	ذولقان الهنداوي	

وزير	وزير الشؤون	وزير	وزير
التقنين	الاجتهادية والعمل	الزراعة	الداخلية
عبد المجيد حجازي	مصباح الكاظمي	جمال حماد	راعي العبدالله

هذا من المجلد

## نحو السيرة للعلامة الملكة لفرقة الحائمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٧

### نظام معدل لنظام البعثات العلمية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام البعثات العلمية لسنة ١٩٦٧ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١١٥ ) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣٩ ) من النظام الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين اليها . -

د - في حالة تمديد بعثة المبعوث او ايفاده في بعثة جديدة او منحه اجازة دراسية بدون راتب بموجب نظام الخدمة المدنية بعد عودته من البعثة فلا تحسم المدة التي يقضيها المبعوث او الموظف المجاز في اية حالة من هذه الحالات من مدة الخدمة الملتزم بها .

هـ - تعتبر مدة التمديد جزءاً من مدة البعثة الاصلية التي جرى تمديد لها لغايات تحديد مدة الخدمة الملتزم بها المبعوث ولا تخضع الاجازات الدراسية التي بدون راتب او الدورات التدريبية التي تقل مدتها عن اربعة اشهر لاحكام هذه الفقرة .

١٩٦٧/٥/٢٠

### أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء
الصحة بالوكالة	الخارجية	السياحة والآثار	وزير الدفاع
سمعان داود	احمد طوقان	عاكف الفايز	سعد جمعه
وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير المالية ووزير دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
الاشغال العامة	البلدية والقروية	لشؤون رئاسة الوزراء	عبد الوهاب المجالي
بجي الخطيب	احمد اللوزي	عبد الوهاب المجالي	
وزير	وزير	وزير	وزير
لائشاء والتعمير	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم	ذوقان الهنداوي
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	ذوقان الهنداوي	
وزير	وزير الشؤون	وزير	وزير
النقل	الاجتماعية والعمل	الزراعة	الداخلية
عبد المجيد حجازي	مصباح الكاظمي	جمال حماد	راضي العبدالله

## نحو السيرة للعلامة الملكة لفرقة الحائمية

بمقتضى المادة ( ٢٣ ) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٢ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٦٧

### نظام معدل لنظام رسوم المحاكم

صادر بمقتضى المادة ( ٢٣ ) من قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم المحاكم لسنة ١٩٦٧ ) ويقرأ مع نظام رسوم المحاكم رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢٦ ) من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصيل بشطب عبارة ( على ان لا يزيد على اربعة دنانير وخمسة فاس بالقضايا الصاحبة ) والاستعاضة عنها بعبارة ( ولا يزيد على سبعة دنانير وخمسة فاس في القضايا الصاحبة ) .

١٩٦٧/٥/٢٠

### أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء
الصحة بالوكالة	الخارجية	السياحة والآثار	وزير الدفاع
سمعان داود	احمد طوقان	عاكف الفايز	سعد جمعه
وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير المالية ووزير دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
الاشغال العامة	البلدية والقروية	لشؤون رئاسة الوزراء	عبد الوهاب المجالي
بجي الخطيب	احمد اللوزي	عبد الوهاب المجالي	
وزير	وزير	وزير	وزير
لائشاء والتعمير	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم	ذوقان الهنداوي
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	ذوقان الهنداوي	
وزير	وزير	وزير	وزير
النقل	الشؤون الاجتماعية والعمل	الزراعة	الداخلية
عبد المجيد حجازي	مصباح الكاظمي	جمال حماد	راضي العبدالله

هذا من المأهول